# الوعـــى بالقانـــون فى مصـــر *

محمود بسطامى **

عقدت بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يوم ٢٠٠٢/١٢/٢٩حلقة نقاش حول مشروع خطة بحث "الوعى بالقانون فى مصر" ، وذلك بحضور نخبة متميزة من أساتذة القانون والاجتماع وعلم النفس ، إلى جانب مستشارى وزارة العدل ورجال الشرطة .

ويمكن إيراد عدد من الملاحظات على المناقشات التى ضمتها هذه الحلقة ، وذلك قبل البدء فى تحليل اتجاهاتها :

١ - الاتفاق على أهمية الموضوع المطروح للنقاش ، والتأكيد على أن مناقشة هذا الموضوع الحيوى خليق بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية كمدرسة وطنية للبحث الاجتماعى والجنائى تهتم بمثل هذه الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة للمجتمع .

* حلقة نقاش عقدت ضمن أعمال المؤتمر السنوى الرابع للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ديسمبر٢٠٠٢ ، تحت عنوان الوعى بالقانون فى مصر ، تم فيها مناقشة مشروع مقترح لدراسة حول الموضوع . أعد الخطة واتجاهات النقاش د . محمود بسطامى ، جاء على راس الحضور الأستاذ الدكتور صوفى أبو طالب والأستاذ الدكتور أنور رسلان والأستاذ الدكتور مأمون سلامة من الجانب الفقهى ، والمستشار الدكتور فتحى نجيب ، والمستشار حاتم الشربينى ، والمستشار بدر المنياوى على رأس الحاضرين من رجال القضاء ، والمستشارة نجوى الصادق من النيابة الإدارية ، والأستاذ الدكتور أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع ، والأستاذ الدكتور محيى الدين حسين أستاذ علم النفس . والأستاذ السيد ياسين المفكر المعروف ، والدكتور شوقى السيد من أعضاء مجلس الشورى ، والأستاذ الدكتور محمد نور فرحات والأستاذة الدكتورة نبيلة رسلان .

** خبير، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ – الاتفاق على أن إثارة المركز للموضوع قد أنشأ وعياً حول أهمية رفع الوعى بالقانون فى مصر فى هذه المرحلة .

٣ – تنوع تخصصات الحضور ، مع التأكيد على غلبة العنصر القانونى الفقهى والقضائى والتنفيذى .

٤ – كافة الآراء التى أبديت فى حلقة النقاش كانت مفيدة إلى حد بعيد ، إما فى تعميق عدد من مفاهيم مشروع البحث المطروح ، أو فى التأكيد على ماطرحه من قضايا ، أو فى استدراك ماشابه من قصور .

٥ – أثارت المناقشات عدداً من القضايا الحيوية ، جاء بعضها انطباعياً بمناسبة إثارة الموضوع ، فى حين جاء بعضها مرتبطاً بالموضوع من نواح ، وجاء البعض الثالث أكثرارتباطا بالهدف الذى من أجله أقيمت حلقة نقاش .

٦ – بعض المتحدثين تناول الحديث عن العلم بالقانون باعتباره المقصود بالوعى، فى حين وضع البعض الآخر فروقاً بين الاثنين إما مستمدة من المشروع المطروح أو باقتراح تصور خاص عن الموضوع .

وقد أثارت المناقشات عدداً من القضايا التى اتفقت أو اختلفت وجهات النظر حيالها ، ويمكن بلورتها فى القضايا الخمس التالية ، التى يثير كل منها عدداً من الإشكالات التى دار حولها النقاش :

١– مفهوم الوعى بالقانون .

٢– مستويات الوعى بالقانون.

٣– أسباب تدنى مستويات الوعى بالقانون فى مصر .

٤– مشكلات منهجية فى دراسة الوعى بالقانون .

٥– مقترحات لرفع درجة الوعى بالقانون فى مصر .

### القضية الأولى : هل يمكن الاتفاق على مفهوم محدد للوعى بالقانون

وقد أثارت هذه القضية عدداً من الإشكالات التى يمكن إدراجها فى الآتى :

#### الإشكالية الأولى : إشكالية تحديد معنى الوعى بالقانون

أثارت المناقشات إشكالية تحديد معنى الوعى بالقانون ، وماذا يقصد به انطلاقاً من التحديد الوارد فى المشروع .

فذهب البعض إلى أن الوعى بالقانون هو إدراك المخاطبين بأحكام القاعدة القانونية لمضمون هذه القاعدة وحكمهم عليها سلباً أو إيجاباً ، عادلة أو غير عادلة ، ثم أسلوب التعامل مع هذه القاعدة القانونية ، وأكد على ضرورة توافر شقين فى الوعى بالقانون : الأول شق المعرفة ، والثانى شق الحكم على مضمون القاعدة .

وذهب البعض إلى ذات المنحى نوعاً ما ، حين قرر أن الوعى بالقانون يعنى إدراك الشخصى أن أمراً ما له تنظيم قانونى ، فيسعى للبحث عن القواعد الحاكمة ، فيعلم بها ، فيتحقق العلم بالقانون ، وإن كان هذا الرأى قدجعل العلم نتاجاً للوعى بعكس الرأى الأول .

وأكد رأى ثالث على ضرورة شمول تعريف الوعى لشق الممارسة ، حيث أكد أن الممارسة القانونية (من رجال الدولة قبل المواطنين) تكسب الناس وعيا حقيقياً أو زائفاً حول القانون ، وأضاف بعداً آخر للتعريف يشتمل على الأدوار والممارسات وصورالسلوك المختلفة ، وتصور كل شخص عن دوره وأدوار الآخرين إزاء القانون ، مع الأخذ فى الاعتبار العادات والأعراف والتقاليد وتدرج السلطة وتدرج المكانة .

وفصل رأى رابع فى الخلاف حول الأسبقية بين العلم والوعى ، فأكد أن المعارف والأفكار تزيد الوعى ولكنها لاتعنى وجود الوعى ، وبين أن الوعى يتضمن خمس نقاط ، وهـــى :

- المعـــرفـــة .
- الاقتنـــــاع .
- تمثل المضمون .
- إضمار المضمون .
- توافق المضمون مع السلوك .

**الإشكالية الثانية : الوعى القانونى أم الوعى بالقانون**

أكد البعض أن الوعى القانونى هو إدراك الناس لأهمية التنظيم القانونى ، وهو وعى يتكون لدى الأفراد إزاء القانون بشكل عام . وأكد أننا حين نتناول الوعى بالقانون فيجب أن يدخل فى اعتبارنا التفرقة بين التشريع والقانون ، إذ إن باقى مصادر القانون – بخلاف التشريع – تخرج من المجتمع ومن وعى ووجدان الناس ، وأهمها العرف والشريعة الإسلامية وذلك ماعدا القوانين الأجنبية .

**الإشكالية الثالثة : الوعى بالقانون وقضية المواطنة والديمقراطية**

تناولت المناقشات إشكالية العلاقة بين الوعى بالقانون وقضية المواطنة والديمقراطية ، حيث أكد جانب أن موضوع الوعى بالقانون من الموضوعات الشائكة ، وهو أكثرارتباطاً بقضية المواطنة ، فالوعى بالقانون يخلق الرابطة الحقيقية التى تصنع المواطن الحقيقى .

وذهب جانب آخر إلى بيان مدى التصاق الوعى بالقانون بقضية الديمقراطية ، وبين أننا لانتصور طرحاً للموضوع فى دولة بوليسية ، وأن هذا الموضوع لايطرح إلا فى دولة يتوافر فيها احترام القانون ، سواء من ناحية التشريع ، أو التنفيذ ، أو الخضوع لأحكامه ؛ وذلك لتلافى التضارب والتباعد بين القانون والمجتمع .

وتساءل جانب ثالث عن صورة الديمقراطية المطلوبة ، وهل صورة الديمقراطية الغربية التى تكيل بمكيالين هى الجنة المنشودة ؟

**الإشكالية الرابعة : الوعى بالقانون والتعدد القانونى**

أشار اتجاه إلى إشكالية العلاقة بين الوعى بالقانون والتعدد القانونى ، حيث أكد أن ظاهرة التعدد القانونى تمثل العلاقة بين القانون الرسمى الذى يصدر من الأجهزة التشريعية فى الدولة ويكفل تطبيقه بواسطة أجهزتها التنفيذية والقضائية ، والقانون غير الرسمى الذى تراكم فى الوعى الاجتماعى نتيجة ممارسات تاريخية أدت إلى نشوء مجموعة من الأعراف قد تكون متوافقة مع القاعدة القانونية الرسمية أو متباينة ومنعزلة عنها .

**الإشكالية الخامسة : الوعى بالقانون والجانب الخارجى والداخلى للقاعدة القانونية**

وذهب اتجاه إلى الحديث عن جانبى القاعدة القانونية : الجانب الخارجى المتمثل فيما يلاحظه من يراقب النظام القانونى من خارج المجتمع الذى يطبق فيه القانون ، أى مضمون القاعدة الشكلى الصادر بالطرق الشكلية المنصوص عليها ، والجانب الداخلى المتمثل فى إدراك المخاطبين بالقاعدة القانونية لها وتعاملهم معها ، وأكد أن الوعى بالقانون هو محاولة للتعرف على الجانب الداخلى للقاعدة القانونية .

### القضية الثانية: تحديد مستويات الوعى بالقانون

وفى إطار قضية تحديد مستويات الوعى بالقانون أبرزت المناقشات عدداً من الإشكاليات أهمها :

#### الإشكالية الأولى: وعى من ؟ المشرع أم المخاطبين بالقانون ؟

فى إطار هذه الإشكالية دار النقاش حول ماذا يجب أن يدرس فيما يتعلق بالوعى بالقانون : وعى المشرع أم وعى المخاطبين بالقانون؟

فذهب رأى إلى أهمية الانطلاق من تصور نظرى متكامل للعلاقة بين القانون والمجتمع كعملية سابقة يجب الاهتمام بها قبل أن نصل إلى تحديد من سيبحث وعيه بالقانون ، وأكد أن الوعى بالقانون فى الواقع هو محصلة لعدد من العمليات السابقة ، وهى :

- عملية صياغة القاعدة القانونية .
- عملية الإعلام بالقاعدة القانونية .
- عملية تطبيق القاعدة القانونية .
- إضفاء الشرعية على القاعدة القانونية .
- الرقابة على تطبيق القاعدة القانونية .

وذهب رأى آخر إلى أن هذه العمليات الخمس ليست سابقة على الوعى بالقانون ، وإنما هى عناصر فى عملية الوعى بالقانون .

وذهب رأى آخر إلى أهمية تناول وعى المشرع بالدراسة ، وأكد على ضرورة الاتفاق على تصور محدد للقيم الحاكمة للعملية التشريعية ، إذ إن التشريع يسعى إلى تحقيق التوازن بين قيمتى الاستقرار والأمن من ناحية

وقيمتى العدالة والحرية من ناحية أخرى . وأورد السؤال الآتى : إلى أى مستوى يحقق المشرع هذا التوازن وهو يصدر التشريعات ؟ وهل المشرع مبرأ من العيوب والتحيز دائما ؟

فى حين أكد اتجاه آخر أهمية الفصل بين مشاكل التشريع فى مصر ومدى وعى الناس بالقانون ، إذ إن مشاكل التشريع معقدة وتهم المتخصصين من رجال التشريع فقط .

ورد اتجاه غالب أن موضوع الوعى إنما يتطلب دراسة وعى المشرع والمخاطبين بالقاعدة ، فتوجهات المشرع والمطبق تحدد – إلى حد بعيد – وعى المخاطب بالقانون ، ومن هنا لابد من تكامل أوجه دراسة الوعى للحكم الصائب على حالة الوعى بالقانون فى مصر .

**الإشكالية الثانية : الوعى الزائف يخلقه المشرع أحيانا**

ذهب اتجاه إلى أن المشرع قد يكون أحيانا غير منزه عن الأهواء ، ولايكون همه الأساسى فى هذه الحالة تحقيق الصالح العام ، وأشار إلى خطورة الوعى الزائف حول القانون ، وبالتالى ضرورة تحديد مفهومه ، وكيف تحاول السلطة أحياناً وفى بعض الفترات إضفاء الشرعية على قانون ضد مصلحة الطبقات العريضة ؟ وبالتالى يتكون لدى المخاطبين وعى زائف حول هذا القانون ، ويكثر من يتلاعبون على أحكامه لانفصاله عن متطلبات المصلحة العامة للمطبقين ، إذ يبدو كقانون وضع لاستغلالهم .

وذهب اتجاه آخر إلى أن الوعى الزائف حول القانون قد يكون نتيجة للممارسة المخلة بالقانون من جانب السلطات التى تنفذه .

**الإشكالية الثالثة: الوعى بماذا ؟القانون ككل أم قوانين بعينها ؟**

أكد اتجاه ضرورة تحديد معيار دقيق لانتقاء القوانين التى يقاس الوعى بها ، وأورد الاقتراح بالبدء بالقوانين التى ترتبط بحقوق الإنسان بالمعنى الواسع .

فى حين صنف جانب آخر القوانين إلى : قوانين أساسية حاكمة للسلوك الإنسانى ، وقوانين يتعامل معها الإنسان بالصدفه ، واقترح أن تنصب الدراسة على القوانين الأساسية .

وذهب رأى ثالث إلى أن الاهتمام يجب أن يشمل كافة القوانين بغير تفرقة بين قوانين أساسية وغير أساسية .

**الإشكالية الرابعة: قياس الوعى بالقانون**

ذهب البعض إلى أنه يجب مراعاة أن الحكم على الوعى بالقانون لايعنى أن رجال القانون لديهم وعى والباقين ليس لديهم وعى ، وذهب إلى القول إنه دائما هناك درجات من الوعى لدى الجميع ، ولايمكن الحكم على الوعى بالوجود أو العدم ، فهناك شرائح من المجتمع يمكن أن يكون لديها وعى مرتفع بقوانين ، فى حين يكون وعيها منخفضاً بقوانين أخرى .

**القضية الثالثة: أسباب تدنى مستوى الوعى بالقانون ومظاهر ذلك**

وفى إطار هذه القضية أبرزت المناقشات عدداً من الإشكاليات نعرضها فى الآتى:

**الإشكالية الاولى: انفصال عدد من القوانين عن الثقافة والقيم**

أشار جانب إلى مايشكله تعدد مصادر القاعدة التشريعية فى مصر – وخاصة النقل الحرفى عن القوانين الأجنبية – من إنفصال عن الثقافة والقيم ، وأكد أنه مع صدور دستور ١٩٧١ لابد أن تكون جميع القوانين متوافقة مع الشريعة

الإسلامية ، ولكن هناك قوانين أسبق فى الوجود من هذا التاريخ وبها أحكام تناقض الشريعة الإسلامية صراحة ، وبين أنه فى هذه الحالة يجد رجل الشارع نفسه أمام قوانين بعضها يتفق والتراث الفكرى والقانونى للمجتمع ، والآخر لايتفق معه ، فيتمزق الإنسان بين هذه القوانين . وأكد أنه كلما كان القانون نابعاً من تراث المجتمع وقانونه الفكرى كلما كان احترامه نابعاً من ذات الشخص ، أما إذا لم يتوافر ذلك فلا يجد الشخص فى نفسه غضاضة فى الخروج عليه وخرق أحكامه .

**الإشكالية الثانية : عدم وضوح القاعدة القانونية لمن يطبقها أو المخاطب بها**

أقر اتجاه أن عدم وضوح القاعدة القانونية يشكل عقبة أمام الوعى بها ، وأكد أن القاعدة القانونية إذا كانت واضحة فى ذهن من تتوجه إليه يتشكل لديه الوعى بها ، ومثل لهذه الحالة بالباب الرابع من قانون العقوبات ، حيث يوجد فيه عبارات لايفهمها حتى كبار رجال القضاء ، ولايستطيع أحد أن يضع لها تعريفاً إذا كانت الجريمة تتعلق بقوت الشعب .

**الإشكالية الثالثة : سعى المجتمع إلى التوعية بالقانون وليس الوعى بأحكامه**

اكد اتجاه أن مؤسسات المجتمع كلها تسعى إلى التوعية بالقانون وليس الوعى بأحكامه ، وعدم معرفة الناس بالقواعد يمكن أن يشكل سبباً فى تدنى مستوى الوعى به .

**الإشكالية الرابعة : عدم كفاية وسيلة النشر القانونى**

أكدت المناقشات أن الجريدة الرسمية وهى وسيلة النشر القانونى الوحيدة غير كافية لتوصيل المعرفة بالقانون إلى كافة جموع الشعب ، إذ إنه حتى المتخصصين أصبحوا لايهتمون بها إلا كل فيما يخصه .

**الإشكالية الخامسة : عدم قيام مؤسسات المجتمع بدورها فى التنشئة القانونية**

أبرزت المناقشات اتجاها قوياً لتبنى الرأى القائل بعدم قيام كافة مؤسسات المجتمع بدور واضح فى التنشئة القانونية أو الوعى بالقانون .

وفى هذا السياق ذهب رأى إلى أن حصر عدد من يتعلمون القانون سنويا بالقياس بعدد خريجى الجامعة يؤكد قلة عدد من يفترض أنه يتوافر لديهم الدراية القانونية . وأكد أنه حتى فى هذا النطاق الضيق نجد أن معظهم لايتوافر لديه الوعى بالقانون لأسباب أهمها أن التعليم قد صار الهم الأساسى فيه الامتحان الذى يخزن الطالب له المعلومات ثم يصبها فى ورقة الإجابة فقط .

وأشار جانب آخر إلى عدم وجود مناهج للتنشئة القانونية فى برامج التعليم الأساسى والثانوى ، الأمر الذى ينتج عنه أجيالا لايعرفون الكثير عن حقوقهم وواجباتهم ، فيقعون تحت طائلة القانون أحيانا .

وتناول البعض الحديث عن القصور فى دور الأحزاب والجمعيات الأهلية فى هذا الصدد ، بالإضافة إلى وسائل الإعلام .

**الإشكالية السادسة : الإحباط التشريعى والتحلل من تطبيق القانون**

ذهب رأى إلى أن الإحباط التشريعى والتحلل من أحكام القانون قد يكون نتيجة لعدم تنفيذ القانون ، وقد يصل الإحباط إلى الشخص نتيجة اعتقاده بأنه لن يصل إلى نتيجة من اللجوء للقضاء ، وبعد التعب الشديد الذى يعانى منه لكى يحصل على حكم قد لايستطيع التنفيذ ، وبالتالى فالإحباط قد ينتج من عدم الاعتقاد بصحة أو سلامة التنفيذ أو عدم القدرة عليه .

**الإشكالية السابعة: صناعة التشريع ومستوى الوعى به**

ذهب رأى إلى أن مشكلات صناعة التشريع سبب رئيسى وعامل من عوامل غياب الوعى بالقانون فى مصر ، وذكر أن كثرة التشريعات الصادرة من المجالس النيابية سبب فى ذلك ، وأنه يوجد فى مركز معلومات رئاسة الوزراء إحصاء لعدد ٦٤ ألف تشريع مطبق ، والتشريعات سريعة ومتلاحقة ، وربما كان واقع الحال فى المجالس النيابية لايسمح بمناقشة التشريعات ، وقد يكون ذلك للعجلة وعدم التأنى ، وقد يكون التشريع فوقياً والمطلوب من المجلس التمرير فقط .

وأضاف أن الكثير من التشريعات لاتعرض على مجلس الدولة لإحكام الصياغة ، فتخرج غير محكمة ومتضاربة أو مكررة لتشريعات سابقة .

وتناول جانب آخر الحديث حول تدنى مستوى اللغة التى تصاغ بها التشريعات ، وأن ذلك يفتح الباب أمام الفهم المغلوط لما يريده المشرع .

وتناول جانب آخر الحديث عن عدم توافر ديمقراطية فى مجال صنع القاعدة التشريعية ، حيث أشار البعض إلى انعدام فرص المشاركة الشعبية فى صنع القاعدة القانونية .

**الإشكالية الثامنة: الافتقار إلى برامج لتحليل التشريع وفهمه**

أكد البعض أنه إزاء الاختلاف فى تفسير القانون يمكن أن يتوافر نوع من عدم الوعى أو عدم الثقة فى التشريع ، ودلل على ذلك بما يجرى من اختلاف المحاكم فى تطبيق ومن ثم تفسير بعض القوانين ، مما يؤدى إلى اختلاف الأحكام فى الوقائع المتشابهة .

## القضية الرابعة : مشكلات منهجية فى دراسة الوعى بالقانون

أظهرت المناقشات أن هناك عددا من المشكلات المنهجية التى يجب مراعاتها فى دراسة الوعى بالقانون فى مصر ، وهى :

### أولا : تحديد مفهوم للوعى بالقانون يستوعب مايثيره من تداعيات

حيث ظهر من المناقشات أن هناك جوانب متعددة يجب الأخذ بها ووضعها فى الاعتبار عند تحديد مفهوم الوعى بالقانون ، وهى :

١- المعرفـــــــــــة .

٢- الاقتناع بما جاء به القانون .

٣- تمثل المضمون الذى جاء به القانون وفهمه .

٤- دخول المضمون فى دائرة تمييز الشخص .

٥- تطابق سلوك الشخص مع المضمون.

٦- تصور الشخص لدوره إزاء القانون.

٧- تصور الشخص لأدوار الآخرين إزاء القانون .

### ثانيا : الأثر المطلوب استحداثه فى الوعى

أوضحت المناقشات أن من الأهمية بيان الأثر المطلوب استحداثه ببحث الموضوع : هل هو العلم بالحقوق والواجبات ، أم يتجاوز ذلك إلى استهداف الوعى ذاته ، أم استهداف الأثر الاقتصادى وتوفير مناخ الأستقرار لجذب الاستثمارات لمصر ، فضلاً عن الارتقاء بالأداء القانونى تشريعاً وتطبيقاً لتحويل القواعد القانونية إلى قواعد سلوك وأخلاق .

**ثالثا : تحديد المستهدفين من البحث**

أوضحت المناقشات أنه يجب تحديد المستهدفين من البحث بوضوح هل هو الجمهور العام ، أم جمهور متخصص ؟

**رابعا : تحديد القوانين محل الدراسة**

أكدت المناقشات على أهمية تحديد القوانين محل دراسة الوعى بوضوح : هل هو القانون ككل ، أم قوانين بعينها ، وماهى هذه القوانين ؟

**خامسا : الانطلاق من تصور نظرى محدد للعلاقة بين القانون والمجتمع**

أكدت المناقشات ضرورة أن يتحدد تصور نظرى لدى هيئة البحث حول العلاقة بين القانون والمجتمع بوضوح .

**سادساً : اقتراح إضافة أداة جديدة**

اقترح جانب إضافة دراسة الحالة لبعض القضايا التي فصل فيها إلى أدوات البحث .

## القضية الخامسة : مقترحات لرفع الوعى بالقانون فى مصر

من خلال المناقشات تم تقديم عدد من المقترحات لرفع الوعى بالقانون فى مصر ، وهى :

١ - إعادة النظر فى وسيلة النشر القانونى (الجريدة الرسمية) ، مع استحداث آليات تتفق وتطور الواقع .

٢ - قيام المؤسسات التى يتعامل معها الجمهور بتوضيح أحكام القوانين التى تحكم علاقتها بالجمهور بتعليقها فى أماكن يمكن للناس الاطلاع عليها .

٣ – زيادة فرص المشاركة الشعبية فى صنع القوانين من خلال جلسات الاستماع التى تعقد فى المجالس النيابية للمعنيين ، أو من خلال عقد ندوات عن مشروعات القوانين فى التجمعات الشعبية .

٤ – تطوير التعليم القانونى فى مصر .

٥ – إقرار قدر من الثقافة القانونية لجميع طلاب الجامعات .

٦ – إضافة مادة لنشر الثقافة القانونية لطلبة المدارس .

٧ – القضاء على مشاكل تنفيذ الأحكام .

٨ – العدالة السريعة والحاسمة .

٩ – تفعيل الرقابة على الأداء التنفيذى ، وخاصة سلطات الأمن فى علاقتها بالمواطنين .

١٠ – قيام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بتبنى مشروع لنشر الثقافة القانونية فى المجتمع من خلال آليات مختلفة .